

محافظة إيران يعلقون الفساد على شناعة الإصلاحيين

روحاني يعكس الهجوم ويطالب بإخضاع مؤسسات المرشد الأعلى للرقابة

اشتعل صراع الأجنحة في إيران بين التيارين المتشدد والإصلاحي على خلفية فضيحة فساد طفت على سطح الأحداث خلال الفترة الماضية، لتزيد من تعميق الأزمة التي يعيشها النظام سياسيا مع جيرانه في منطقة الشرق الأوسط، واقتصاديا مع المجتمع الدولي في ظل العقوبات الأميركية، وبسبب تداعيات وباء كورونا.

طهران - يواجه الرئيس الإيراني حسن روحاني هجوما من التيار المتشدد هذه الفترة بعد فضائح كبيرة نتيجة فساد مالي طال مسؤولين في حكومته، وهو ملف يرى مراقبون أنه ورقة مهمة بيد المرشد الأعلى علي خامنئي للضغط على الإصلاحيين.

وفي أحدث حلقات التوتربين المحافظين والإصلاحيين هاجم إبراهيم رئيسي رئيس السلطة القضائية الرئيس روحاني بسبب تصريحاته بشأن ما تضمنه تقرير ديوان المحاسبة الأعلى حول اختلاس المليارات من الميزانية من قبل مسؤولين بالحكومة.

وتأتي هذه المناوشات بين أجنحة النظام السياسي الإيراني بينما تعيش البلاد على وقع أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية لا حصر لها زادت من منسوبها جائحة كورونا، باعتبار أن البلاد تعد بؤرة للفايروس.

وبحسب وكالة ميزان الإيرانية، فقد أكد رئيسي خلال اجتماع مجلس القضاء الأعلى، الأتنيين، أن تقرير هيئة الرقابة المالية حول مسح موارد الميزانية "ليس محل شك وشبهة كما وصف"، في إشارة إلى تلميحات روحاني، بل إنه تقرير شامل ويضم تفاصيل مهمة.

وقال رئيسي إن "القضاء سببت بكل الملفات المتعلقة بهذه القضية دون التأثر بالصراعات الجانبية"، التي لطالما كان الفساد محورا لها مع كل الرؤساء الذين كانوا من التيار الإصلاحي.

وأثار التقرير حول تبخر المليارات من الدولارات حفيظة روحاني الذي انتقد الهيئة، في كلمة له بنها التلفزيون الحكومي في اليوم الموالي متسائلا لماذا لا تحقق في مالية

المؤسسات العسكرية والنورية، وتخضع المؤسسات الثلاث لسيطرة المحافظين في الحرس الثوري

أزمة الوباء تطلق التفكير في كبح نفقات التسليح

التمويل العسكري يبلغ أعلى مستوياته منذ الحرب الباردة

رجح خبراء عسكريون أن تواجه حكومات الدول ضغوطا شديدة خلال السنوات المقبلة لكبح الإنفاق العسكري بسبب أولويات تفرضها مواجهة الأزمات الطارئة مثلما هو الحال مع وباء كورونا، فضلا عن تحول جبهات الصراع الراهنة إلى جبهات أخرى وهو ما قد يقوض أي خطة لزيادة تمويل الحروب على المدى البعيد.

ستوكهولم - تفرض التحولات المتسارعة في العالم على حكومات الدول إعادة النظر في حجم نفقات التسليح، والتي تقضم كل سنة أموالا ضخمة من مخصصات موازنتها السنوية.

وتعتبر أزمة وباء كورونا، الذي ظهر نهاية العام الماضي، نقطة فاصلة ستعمل على تدفع السياسيين إلى التفكير مستقبلا في تغيير وجهة نفقات دولهم ويؤكد محللون عسكريون أن الميل الجامح للإنفاق العسكري سيعكس



مسارات جديدة تحددها الطوارئ



من يحاسب المرشد

المعتدل نسبيا حسن روحاني منذ توليه رئاسة البلاد وخاصة في ما يتعلق بأسلوب المفاوضات النووية مع الغرب، والذين يعتبرون أن هنالك تنازلا من الحكومة الحالية عن الحقوق النووية الإيرانية.

ويعتقد البعض من السياسيين أن روحاني قد بلقنى مصير الرئيس السابق محمود أحمددي نجاد بعد أن اعتقلت السلطات في عام 2014 أكثر من عشرين مسؤولا كبيرا في الحكومة بتهم الاختلاس المالي.

واعتبر مراقبون حينها أن تلك الفضيحة تعد أكبر ضربة للمرشد الأعلى، الذي كان من أشد المؤيدين لحكومة أحمددي نجاد، والذي لطالما وصفها في الكثير من المناسبات بأنها أكثر الحكومات نزاهة في تاريخ إيران.

على العملة الأجنبية بالسعر التفضيلي، غير أن العديد من هؤلاء المستوردين هم شخصيات ذات صلة وثيقة بالمسؤولين في الدولة.

وكشف أتر أيضا، في حديثه أمام البرلمان، أنه بالرغم من الضائقة المالية التي تعيشها البلاد، نظرا للعقوبات الأميركية وتقنسي وباء كورونا، فإنه "لا يزال هناك بعض المسؤولين في الدولة تتعدى رواتبهم 12 ألف دولار شهريا، وهو أمر يتعارض مع لوائح ديوان المحاسبة.

وكانت الحكومة قد قررت بيع الدولار مستوردي السلع الأساسية حصرا، بالسعر التفضيلي، في ظل انخفاض العملة المحلية بشكل حاد، حتى يستمر تدفق الاحتياجات الضرورية.

ولطالما سعد المحافظون من وتيرة انتقاداتهم لحكومة الرئيس الإيراني

مليار دولار بالسعر الرسمي للدولار لاستيراد سلع تموينية أساسية تصرف كدعم للفقراء، لكن لم يتم استيراد سلع إلا بنحو 26 مليار دولار.

وأوضح أن "هناك فقدا بقيمة 4.8 مليار دولار تم صرفها لمستوردي السلع التموينية، لكن لم يتم استيراد أي سلع أو منتجات بها".

ووزعت الحكومة الأموال على المستوردين أصحاب الشركات بالسعر الرخيص للدولار الذي حدته الحكومة، وهو 42 ألف ريال مقابل الدولار، الذي لا يتوفر إلا في السوق السوداء بأسعار خيالية، وهو ما يهدد بتناقص احتياطي البلاد من العملة الصعبة، من دون الاستفادة منها.

ولم ينكر أتر في ذلك الوقت أسماء المستوردين والشركات التي حصلت

الشهر الجاري من قبل مدير ديوان المحاسبة الأعلى في إيران عادل أذر، قد أثار ضجة داخل النظام السياسي الإيراني حيث اتهم الحكومة بمسؤولية اختفاء 4.8 مليار دولار من ميزانية الدولة. وأشار التقرير إلى فضيحة فساد تشمل فقدان أموال الإعانات العينية التي توزع على الفقراء، غير أن تلك المعلومات لم ترق لروحاني المهدي في كل مرة من قبل التيار المتشدد.

وقال مدير ديوان المحاسبة الأعلى في إيران، أمام جلسة عامة للبرلمان الإيراني، إن "الحكومة وزعت ما مجموعه 31



داعش يسعى إلى إثبات وجوده في تشاد

المنشآت والقوات العسكرية منذ منتصف العام 2018، لكن وتيرة هجماتها التي تستهدف المدنيين زادت أخيرا. وعندما اصبرت بوكو حرام النور في شمال شرق نيجيريا عام 2009، توسع تهردها تدريجيا ليشمل حوض بحيرة تشاد وهي مساحة شاسعة من المياه تنتشر فيها العديد من الجزر الواقعة على الحدود مع النيجر ونيجيريا والكاميرون وتشاد.

ولاية غرب أفريقيا الإسلامية، التي انشقت عن بوكو حرام في 2016، تركز على استهداف المنشآت والجنود والمدنيين

وكان الجيش التشادي قد أعلن في العاشر من هذا الشهر أنه قتل أكثر من ألف عنصر من بوكو حرام خلال عملية عسكرية كبيرة شنتها نهاية مارس الماضي ضد الجماعة المتشددة. وجاءت تلك الحملة بعد مقتل 98 جنديا تشاديا في هجوم على قاعدة في بوهاما على ضفاف بحيرة تشاد.

وكانت تشاد قد أعلنت في أثناء حملتها عن قيام قوات الجيش بتدمير خمس قواعد تابعة لجماعة بوكو حرام الإرهابية بكل من النيجر ونيجيريا. وتحاول تشاد أن تتخرب بشكل أكبر في الحرب ضد الإرهاب بدفع تعزيزات إلى كل من النيجر ونيجيريا بعد أن تلقت صدمة بمقتل جنوده على يد بوكو حرام.

نجامينا - أكد مسؤولون تشاديون الاثنين أن جهاديين متحالفين مع تنظيم الدولة الإسلامية أعدموا جنديا تشاديا رافضين بذلك إعلان الرئيس التشادي إدريس ديبي أنه تم القضاء عليهم في منطقة بحيرة تشاد.

وأظهر مقطع فيديو مسلحا من ولاية غرب أفريقيا الإسلامية، وهو يطلق النار على رأس جندي راكع، ما يعني أن التهديد الإرهابي لا يزال قائما وأن الجماعات المرتبطة بداعش تريد إثبات وجودها في المنطقة.

وكان الضحية يردي الزي العسكري التشادي، ورفض مطلق النار تصريح ديبي بأن الجهاديين تم طردهم من منطقة بحيرة تشاد المشتركة بين نيجيريا والنيجر وتشاد.

وذكر في مقطع الفيديو أن الجندي القتل خلف في كمين في ليتري في الثامن عشر من أبريل الجاري قتل فيه جنديان تشاديان.

وأكد ضابطان كبيران في الجيش لوكالة الصحافة الفرنسية أن الرجل الذي ظهر في الفيديو هو أحد الجنود المفقودين بعد هجوم ليتري. ويبدو أن الحكومة التشادية ستضطر إلى وضع لينات جديدة في حربها مع هذه الجماعة خاصة بعد أن قامت بطرد مقاتلي بوكو حرام من البلاد قبل أسبوعين، لكن الأمر قد يكون صعبا في ظل استغلال الجماعات المتطرفة اشتغال العالم بمعركته مع وباء كورونا. وركزت ولاية غرب أفريقيا الإسلامية، التي انشقت عن جماعة بوكو حرام الجهادية في 2016، على استهداف

أزمة الوباء تطلق التفكير في كبح نفقات التسليح

التمويل العسكري يبلغ أعلى مستوياته منذ الحرب الباردة

وقد زادت بنسبة 5.3 في المئة العام الماضي إلى 732 مليار دولار، أي ما نسبته 38 في المئة من الإنفاق العالمي. وبعد سبع سنوات من التراجع، عاود الإنفاق العسكري الارتفاع عام 2018.

وتأتي الصين وراء الولايات المتحدة، مع قرابة 261 مليار دولار، بزيادة 5.1 في المئة على مدى عام واحد، والهند مع نحو 71.1 مليار دولار أي بزيادة 6.8 في المئة على مدى عام.

وكان الإنفاق العسكري للصين خلال ربع القرن الماضي قد جاء متوازيا مع منحني النمو الاقتصادي للبلاد. وتعكس الاستثمارات رغبة الصين في "جيش من الطراز العالمي".

قال تيان إن "الصين أعلنت صراحة أنها تريد بشكل أساسي التنافس مع الولايات المتحدة كقوة عسكرية عظمى". وفي ما يتعلق بالهند، قال سيمون وايزمان وهو باحث آخر في المعهد إن "التوترات وتنافس الهند مع باكستان والصين هما من بين عوامل زيادة الإنفاق العسكري للبلاد.

والدول الخمس الكبار من حيث الإنفاق، بينها روسيا والسعودية، أنفقت جميعها أكثر من 60 في المئة من حجم الإنفاق العسكري العالمي.

أما ألمانيا التي حلت سابعة وراء فرنسا، فسجلت من جهتها أقوى زيادة في لائحة الدول الـ15 الأكثر إنفاقا. وقد زاد إنفاق الحكومة الألمانية بنسبة عشرة في المئة خلال العام الماضي إلى 49.3 مليار دولار، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى المخاوف من تهديد روسي، حسب معدي التقرير.

العسكري سيتراجع بسبب كورونا الذي يهز الاقتصاد العالمي بعد أن تسارع في السنوات الأخيرة.

وبينما يتجه العالم نحو حالة من الركود، اعتبر تيان أنه سيتعين على الحكومات إعادة النظر في الإنفاق بالجمال العسكري وتوجيهه نحو قطاعات مثل الصحة والتعليم.

وقال تيان إن ما يجري "يرجح أن يكون له تأثير حقيقي على الإنفاق العسكري"، لكن الباحث أوضح في الوقت نفسه أن الانخفاض في الإنفاق العسكري في سياق أزمة معينة لا يدوم طويلا على الإطلاق.

وتابع "يمكن أن نرى انخفاضا في الإنفاق مدة تراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، ثم زيادة جديدة في السنوات المقبلة".

ويرى خبراء عسكريون أن لوبيات الصناعة العسكرية قد تمارس ضغوطا أكبر على الحكومات لحثها على عدم التفكير في خفض نفقات التسليح مهما كانت الظروف.

وكانت المخاوف من الإرهاب قد دفعت الدول الكبرى إلى حوض حروب خارجية وحتى تعزيز مستويات الأمن داخليا، حيث قامت بصرف مليارات الدولارات عليها بتخصيص جزء من الميزانية على حساب قطاعات أخرى.

وعلى مدار العام ككل ارتفع الإنفاق العسكري إلى 1.92 مليار دولار في العالم، أي بزيادة سنوية قدرها 3.6 في المئة هي الأكبر منذ 2010 ووفق معهد سيبري.

وتبقى الميزانية التي خصصتها الولايات المتحدة، الأولى في هذا المجال،